اطلاق الحاشية عليه مجاز والا فهي
في عنوان الحاشية في رتبة الشرح
نفسها كما لا يخفى
داخلة [illegible]

جلال الدين اوجي محمود كوى

هذه حاشية على حاشية ميرزاجان التي وقعت على حاشية يحيى بن ابي بكر الحنفي الواقعة
على متن اثبات الواجب لمولانا جلال الدين الدواني من علم الكلام





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن رحم عباده باظهار ما هو في وجوب وجوده • والصلوة على من
انتشر به ما هو في مضمون آثار بقائه • محمد الهادي بسلسلة ما هو في اوامر
الالهية • وعلى آله واصحابه المؤيدين بالاطاعة والانقياد الى ما هو
في عنوانه • وبعد فان العبد الراجي الطاف ربه العالي
محمد بن عبد الله عبد الله البركوي • الشهير بجلال الترجيح الاذكى • يقول لما رأيت
حاشية ميرزا جان • حاشية جليلة بعظم القدر والعنوان • بين
الفحول من ارباب التدريس والتدريس بالدوران • اردت تحشيتها
تمييزا لما هو في الاماثل والاقران • وتنبيها على ما هو في الاذهان
فرقا بين الحق والباطل لتبيين ماهيات الاشخاص في الازمان
الذين هم يحققون ارباب التحصيل بما هو في الاذهان • مع انهم
لا يميزون الرطب واليابس • بكمال خلوهم عن الدرك والاذعان
بعقولهم ما هو في الاخلاق الذميمة • مع ما هو في الطبايع الخبيثة
حفظنا الله من شرورهم واشرارهم • بان يجعلنا نائلا الى الطاعة
العلية • فالله المستعان • وعليه التكلان • قوله
اقول وانت ستعلم ان اقول نقلا عن بعض الاخوان في هذا التصرف والجواب
الاعتراض بقوله لا حاجة اليه لان الشارح قدح ما يتناول بالاستلزام
على وجه المنع فلا ينبغي للفاضل المحشي ان يجيب بما هو بالمنع صراحة
عنده على ما هو بالاثبات من وجه بين الاول الانتقال والثاني الغصب
كلاهما ممنوعان عند البحث سيما عند عنوان التصرف في الجواب فتأمل
وان اردت الدفع بتخصيص الارادة فهو ممكن لكن لا يخلو عن المناقشة
ويمكن دفعها بالوجوه التي كما لا يخفى على الفطن فتفطن بان يكون المراد
من وجه التفطن ما كان اشارة الى الامتياز بين كلامي الشارح
والمحشي كما اراد من تغاير الارادة فيهما وتوالمكن وجود ما هو مشتبه بالاتحاد

بالاتحاد نظرا الى طرف العدم في الممكن بترجيحه على الوجود وان كان ما يترددى
وبالوجود اولى بناء على الشرف لانه سبب للخلو عن الانصاف وعدم الخلو
اشرف من الخلو عنه فتأمل ثم اقول وفي اقتران التكلم بالخطاب في عنوان
صدر التصرف شيء لا يخلو عن التسليم والتعرض ثم في اقتران الخطاب بالقرب
دلالة من حيث ما اقتضاه الرمز والاشارة على ترجيح احدهما على الاخر بدون ان
مضمون من وجه بينهما بجواز الاول على الاخر فتأمل ولهذا اقتصت ما قطعت بالوجوه
بالوجوه وامرت بالتفطن بالاشارة اليه في وجه التفطن فتأمل وتدبر
قوله اقول والاولى الخ اقول وفي هذا المحل مناقشة مع امكان دفعها
فتأمل وجههما بارادة اللازم والملزوم في حاصل البحث هو مما كان
من محصول الشارح الذي هو المراد منه ما كان في رتبة التفصيل في حق
اجمال المصنف وبان يقال ان ما في الشق الاول والثاني والثالث من لوازم
قول الشارح واعتراض المحشي بالاولى بالاولى وبما يقال الخ وبقوله فاما
جعل الخ من قبيل اعتراض الملزومات بلوازمها فهو تم بالارادة المخصصة
على ما هو ملحوظ في شقوق قول الشارح سيما عند المصنف فتعين فتأمل واما
وجه امكان دفعها فهو مما كان من قبيل التخلف والتقابل كادعاء حقيقة
الواحد عند وجود الاثنين ورضاء ما لم يرض من المصنف بمجرد الاحتمال
واسقاط حق التفصيل بالتفصيل فتأمل بان يكون المراد من وجه التأمل ما كان
اشارة الى عدم جواز المناقشة باي وجه كان لكن طرف الامكان
في الدفع قوي بشهادة تساوي مفهومي الامكان وعدم الخلو كما لا يخفى
على الاهل بعوض المحل فتأمل وتدبر قوله والكلام في انه الخ اقول
تأييدا ما هو لقوله فقد قرر منه الخ لاثبات قول الشارح ليلزم التسلسل الخ
لانه تخصيص التسلسل بعد الوجود من الشارح على مراد المصنف ولهذا اشار
المحشي رحمه الله اليه بقوله والكلام الى قوله بما يصح الحكم الخ وتنبه بقوله بهذا الاعتبار

ومن هنا اعلم ما علم مما هو في تقرير المحشي ره بقوله اقول الخ من جهة البطلان
لانه من قبيل تنظير الوضعيات الى المحققات في باب التحقيقات مع انه غافل
عن المرام وداخل في تحت عنوان الرد بالبطلان اللازم الا ان يقال مراد
المحشي ره بيان فائدة التخصيص لا بيان ما هو من الامور الواقعة
في نفس الامر بشهادة قوله في اخر القول بقوله وينبغي الخ بادارة عنوان
عنوان الاعتراض على الشارح لعدوله عما هو عند المحشي ره من الاولى
لاثبات ما في الصدد بجملة ليلزم التنبيه في مقام تحقق التنبيه فتأمل
بان يكون المراد من وجه التأمل ما كان اشارة الى امكان التوفيق
والترجيح والمحاكمة ثم الى ما هو بالاخراج عنها وبالادخال الانتاج
ما هو من تحققات الوقوع او الوقوعات المحققة حتى يتميز ما هو بين
المرام الاصلي والعارضي بقرينة المقام حذرا عن الدفع ودفعا عن الحذر
فتأمل وتدبر **قوله** ثم نقول الخ **اقول** سلمنا ان ما هو علة لكل واحد
علة للمجموع ولكن لا نم عدم الاحتياج الى التخصيص بالوجود ولزوم
اجتماع العلتين على معلول واحد لان ما هو من الامور الواقعة
في نفس الامر بالنظر الى الاول ومما هو بارادة الناقصة لا بارادة
الناقصة بالنظر الى الشق الثاني ولو كان لها وجود في داخل السلسلة
لان الحق فيما نحن فيه مما هو في الوجود ومما هو خارج عن الوجود
بشهادة عنوان المقام في المتن والشرح ومن هنا اعلم ما علم من قول
المحشي ره بعد التحقيق الخ ومن قوله ومما اشتهر الخ بان يكون هذا
عليه لا له فتأمل اللهم الا ان يقال ان مراد المحشي ره بيان ما هو في وجه
تحقيق البحث في تحقيق المقام لا الادعاء في الارادة ولو كان ايجاد
وجود بالدلائل المستلزمة عند ترتيب المقدمات لانه من حوادث المقتضيات
لا من حوادث المحققات فتأمل حق التأمل لان للتأمل مائلا فتأمل

فتأمل بان يكون المراد من وجه التأمل ما كان اشارة الى ملاحظة انواع الادعاءات
بانواع الادعاءات لكون الاصل مبنيا عليها ولو كان من الواقعيات
في نفس الامر باشتراك المضمون في نفس الامر بينهما بانواع الاعتبارات ثم باجراء
الدلائل يرجح احد الشقين على الاخر باخراج اصل المضمون للمضمون الاصلي
فتأمل وتدبر **قوله** ثم ينبغي الخ **اقول** حاصله ان شان المضمون
على تقدير ما ذكر في السابق من اللازم والتحقيق والاشتهار ان يكون
ما يقال بالتخصيص للتحقيق حريا بالمقام بدلالة ما في قوله لا ان الخ وبدلالة
قوله فتدبر على ما هو عند المتكلمين من جواز شيء خالي عن الوجود الخارجي
والذهني وثبوت عدم التناهي فيه بشهادة ما هو في حاشية المحشي ره لبيان
وجه التدبر فتدبر بما هو في الحاشية التي هي المراد منها قوله اشارة الى الوقفة الى
المتكلمين بجواز ان يكون شيء لا وجود له في الخارج ولا في الذهن لم لا يجوز ان يكون
عدم التناهي فيه انتهى اقول بعد اثبات النظر لما قلت في السابق بامكان
الاندفاع عنه ان في هذه الحاشية وفيما هو فيها ضعيف لما هو فيه
وفيما فيه ضعف فتأمل وتدبر **قوله** فلم يبق الخ **اقول** هذا توجيه
في صورة الاعتراض بان يقال فعلت ما فعلت من الاحتمال على سبيل
الادعاء في الانحصار فيه على المقدمة المذكورة التي هي المراد منها
قوله كل ممكن فله علة موجودة مغايرة فلم تفعل لما بقي منه لجواز وجود
الممكن من غير تاثير وافادة في الواجب له بان نقول ولا يحتاج الى
ان يقال الخ وغيره مما قيل عن هذا البحث على ما رايت الى قوله على ما
قالوا فاذا كان الامر كذلك فات ما فعلت حق التفصيل في حق المقدمة
المذكورة فاشار اليه بما هو به فتأمل ثم وجه تمثيل هذا التوجيه بقوله
وما يشوبه بكلامه الخ وابتدا بما ابداه من التصريح عن الشيخ وبالدلالة عن
عبارة بهمنيار واضاف بتحقيق المصنف اليهما بالدلالة المعهودة واثبت

قيد الخصوص بها بين الصورتين وبما يشبههما فتأمل بدلالة ما هو في الاعتراض
السابقين في اسلوب التفريع عليهما كظهور البديهة واثبات الفردية في
المقدمة المذكورة بالنقل والتصريح وما يلحقهما فتأمل وتدبر **قوله**
لكن يلزم محذور آخ **اقول** هذا ناظر الى الوصلية وهي الى قوله الخ وهو الى قوله
فاده ظ فيكون ما هو في مرتبة النتيجة في هذا المقام في قوة قولنا ان المشبه
والمشبه به في الانقباض عند العقل ثابتان على ما هو المصرح عند الكل والمنبه
بما هو في حاشية التجريد بان يكون الحاصل قولنا وان لم يلزم الترجيح بلا مرجح
على تقدير ظهور الفساد بما هو حاصل من تعليله التعليل الذي هو المراد منه
قول المحشي رحمه الله اذ يلزم الخ فكون يلزم محذور آخ الذي هو المراد منه فما وجه
فائدة العدول من التعيين الى عدم التعيين مع انه ظ الفساد ايضا بدلالة
ما في التعليل وايدا انت والبه الفاضل المحشي رحمه الله بادارة ما في عنوان الاعتراض
من العنوان وما في عنوان الاعتراض من الاستغناء منه والاحتياج على الشرح
تعلل فاي فائدة في العدول فتأمل ويحتمل ان يكون المراد من العدول الاختيار
الجواب لشق الترجيح بلا مرجح بين شقوق ما يرد من الايرادات فتدبر
بعد التأمل الموافق لما سبق من حيث التطبيق والتوجيه والتصرف والى نكتة
لما هو بالتدبر الحقيق بالتدبر فتدبر **قوله** فان معنى كلامهم الخ **اقول** هذا دليل
لنفي الغيرية والعينية بالجواز المذكور بان يكون الحاصل عند الاحتياج من قبيل
ارادة كلاهما بالاجتماع لما سبق في اول الدرس فلا يكون ما بالغير على ما هو
الحق بجريان الاستلزام بين المترددين بما هو بالغير الخ فتأمل بان يكون
المعنى من المفهوم او المنطوق في المعنى ليس بما نحن فيه في المعنى فتأمل
بايراد قولنا لان حاصل عدم الاحتياج الى الجعل ليس لثبوت الشيء لنفسه
وثبوت الجزء له بل لتعلق الجعل اولا للذات مع قطع النظر عما بينهما
عند البعض وتعلقه للذات اولا وبالتبعية ثانيا عند البعض واما قول

واما قول المحشي رحمه الله فيما بعد من قوله ليس من هذا القبيل فهو لا يخرج عن النظر لان
ماهية الماهية عند البعض معلومة فتأمل وتدبر **قوله** ثم اقول ما ذكره الخ **اقول**
هذا التفصيل ليس مما ينبغي للمحل وان كان في نفسه من الامور المعظمة لان
ما هو في الانطباق ليس مما هو بالانطباق فلا حاجة الى قوله لا ينطبق الخ
والى قوله واما على رأي المتأخرين الخ والى امثالهما الى آخر القول واذا كان
الامر كذلك فقوله فالاصوب الخ داخل في تحت القضية المذكورة السالبة
المحمول بعد الوصلية آنفا فتأمل وقوله مردود فيما سبق مردود بان القضية
وبارادة الكلي الافرادي والكلي المجموعي في الشرطيات المصدرة في
الحاشية قبل هذا القول لان ما في العينية والغيرية ليس مما هو في التفصيلات
والتصرفات بل مما هو بالاعتبارات كما هو في السابق الذي هو المراد منه
ما كان في صدر قول المحشي رحمه الله اللهم الا ان حاصل المرجع في المقام
ما كان في مرتبة العموم لنفي الاعتبارات او لنفي ما هو بالاعتبارات
على الوجوه التي بالتصرفات فيها وفيما هو فيها فتأمل وتدبر **قوله**
لا يرد علينا الخ **اقول** هذا بيان ما هو الحق من طرف المص لان غرضه
ليس بيان وروده ههنا بل بيان وروده المنقول على المنقول
بان يكون كل واحد منهما مصدرا في الكتاب المذكور بهذين الوضعين
اعني المردود به والمردود عليه وايرادها ما في الحاشية على ما هو بالنقل
والحكاية لا للاثبات والادعاء فاذا كان الامر كذلك فاتيانه ههنا
لدفع التوهم لان للمتوهم ان يتوهم هذا السؤال على هذه المقدمة
بمجرد رؤيته في المحل المعهود للكلام بتميزه ما في المقدمة في الموضعين
فعلم ما علم للاندفاع بما علم لان المراد منه قبل النقل بيان تحقيق
ذات الممكن فقط ولو تحقق غير الذات بحسب المناسبات وبعد النقل
بيان احواله لان يكون ما هو الجميع منه بعدم مدخلية ما هو الجمع من ضده

دالا على اثبات الوحدانية فاين هذا من ذلك فلهذا قال المصنف رحمه الله فيها
ما قال فلا حاجة ههنا الى التوضيح والى ما هو بالتوضيح بما هو من التوضيح
فتامل بما هو في الشرح والمحشي رحمهما الله كما يدل عليه عنوان الامر بجملة فافهم
لما امرت على وجه الاقتباس فاين هذا واين ذاك قوله لان الامكان
اصطلاحا الخ اقول هذا علة للارادة ما يراد من العلة على ما هو في الشرح
لكن لا يليق المقام لانه في صدد ما هو من المخصصات ولو كانت شاملة
لما ورائها لان ما نحن فيه يقتضي الوصف الوجودي بسبب جريان الاحكام
عليها ولو جوز على ضعفه لانه من الوضعيات وهي من المحققات بخ هذا
واين ذلك اللهم الا ان يقال بالمقولات الضمنية ويراد بان بسبب بثمرات
المقتضيات في الجواز بالارادة لا في الارادة بالجواز فتامل وتدبر قوله
لاستعمال الفاء الخ اقول هذا اشارة الى اثبات المرام في الشرط والجزاء
بان يقال ان كان الامر كذلك وان كان الامر كذلك فالشيء ثابت
بذلك ولانه ما بعده من قوله فظاهر ان العقل الخ بان يكون مفهوم هذا
القول جاريا في الفاء للظاهر فيكون هو عند المحشي رحمه الله من قبيل اللغو
بالجزم وكذا عند الغير ان وجد فتامل وتدبر قوله واخفى منه التزام الخ
اقول ان المراد من كلمة اخفى ههنا كلمة اظهر فيكون الحاصل ان معنى
التقدم الذاتي عند الشيخ كذا وعند المشهور واظهر من المشهور ما كان
بالالتزام فيكون هذا المعنى معترفا من المحشي رحمه الله او مستنبطا من المشهور
او من الشيخ او منهما معا او من تلاحم العموم والخصوص في مجموع
المشتقين اذ يقع او في احد الشقين فتامل بان يكون المراد من
وجه التامل ما كان اشارة الى ما في الشقوق بامكان الاندفاع
او الى ما في قوله حينئذ يقول في الحاشية من المركبات باطل والذكر والى دفعه
ما في الشقوق او الى ما في الجملة جميعا فتامل وتدبر قوله فهو الاستلزام الخ اقول

اقول هذا من نتيجة تصرفات المحشي رحمه الله بان يكون الحاصل منها تعلق الارادة بالالزامين
للاستلزام بتعلق الشرطية الى الشرطية شرطا الظرفية في نفس الامر على وجه ارادة
المعية فيهما على ما هو فيه واذا كان الامر كذلك فلا يكون الاستلزام مستلزما
للوجود على مقتضيات هذه الشرطيات ثم ولهذا قال كيف وبين بمضمونه
برجوع المضمون الى المضمون وعين في اخر البحث دعوى المنافاة بين
اللزومين وحصرها على ما هو فتامل لكن لا يخفى عن المنافية بارادة المعية
الذاتية من وجه والزمانية من وجه بما هو في المعنى بين الشرطيتين سيما
بالزمانية الاعتبارية فتامل اللهم الا ان يراد تخصيص الهيئة الاجتماعية
في المعنى لما هو في منزلة الصورة في المقدمات وفي النتيجة بامتزاج الصورتين
بالنفي تارة وبالاثبات تارة فتفطن ولا تغفل فتجمل وتامل وتدبر قوله
هذا التزام للنتيجة الخ اقول هذا البحث مركب من الالتزامين احدهما نتيجة
الدعوى الكلية والثاني عدم كون المجموع محالا بالذات بثبوت كونه بالغير
بان يكون المجموع حاصلا بسلب النقيض عن تقوية النقض ردا على قائل زاده
ومن تبعه من القبل فامر بالتدبر اشارة الى الدقة والى ما هو بها
فتامل ثم دفع دعوى اللزوم بكونه من الوهم المحض ثم شرع الى التصرف
فيما يتوجه عليه وعلى ما اختاره الحنفي في دفع النقض بقوله الاول
من التزام المركب من الضدين الخ فقال ما قال في حقه على ما هو الحق عند
الفطن بما شرع بالاخر في دفع الاشكال الذي هو المراد منه كون كل مركب
ممكنا مستلزما للكون المركبات الممتنعة فقال ما قال ودفع بما دفع
بالكرار والمراد الى اخر البحث برعاية التناسب بين المستلزمات
فتامل وتدبر قوله والاختفاء في مثل الخ اقول هذا اثبات المدعى
في صورة الجواب التسليمي بعد رعاية المطوية المدلولة للفاء باقامته
مقام النتيجة لتوطئته ويمكن تقويته الخ بان يكون هذا استدلالا للعلة

السالبة الضرورة في الانتاج المعهود بالجهة المعهودة فثبت ما ثبت من حيث
التخصيص بحسب الوجود الفرضي له واذا كان الامر كذلك فخرج ما خرج ودخل
ما دخل حتى ان يتحقق المجاز بالمحالية في المجموع دون الاجتماع بجريان
الاجتماع والتعاقب في تحقق الطرفين بالنفي والاثبات بامتناع
دعوى الخصوص في الاجتماع لجريان هذا المحال بهذه المحالية في الاسنة
عار عن التحقيق بتمام التدقيق لكن لا يبخ عن المناقشة بالنظر الى المسلمات
ولو كان على سبيل التعاقب اللهم الا ان يراد فيما هو في الفرق بين
ما به الافتقار وما منه الافتقار كالاجتماع والمجموع واذا كان الامر كذلك
فيحصل الفوز في التصرفات بذلك بان يكون مضمون كذلك بذلك بهذه
الشرطية في رتبة نفس الامر بالوقوع ولو بحسب الفرض على وجه التعرض
بالمعارضة فتأمل وتدبر **قوله** ولعل اللزوم الخ **اقول** هذا الفرض في رتبة
التحقيق في التوفيق لما هو في مجموع القول من المستثنى والمستثنى منه والباء
وشق الاعم والغير بعللها وبما هو بها بان يكون الحاصل من المجموع في
في رتبة النتيجة له وللقول السابق بان يكون المراد من هذا القول الحاشية
السابقة في الحاشية بعلاقة السابقة على السابقة فتأمل وتدبر او في رتبة
نتيجة التفصيل منه ومن السابق فيكون مثل هذا اللزوم واقعيا لا ذاتيا
ثم اقول باستنباط ما هو من هذه المقدمات المترتبة بالنظر الى ما هو
بمضمون الشرطية المطوية فالاولى ان يقال لزوما اعتباريا لا واقعيا
ولا ذاتيا فتأمل وتدبر ولهذا اشار اليه بالتدبر اشارة الى الدقة
والى ما هو غير ما فتأمل وتدبر **قوله** ولا شك ان المعتبر الخ
اقول هذا في مضمون النتيجة للتحقيق ولما هو به وهو بما هو به في هذه
الرتبة لما هو بامر اعلم ومنه علم ما علم بيوح المحشي والشارح في الاتحاد
فيما هو في المقصد ولو امكنت المناقشة فتأمل وتدبر **قوله** واما الاول الخ

واما الاول الخ **اقول** هذا القول وقوله واما الثاني الخ اما هو من هما رد على وجه التشنيع
البليغ ويدل عليه ما هو من التناقض لوجود المخالفة في نفسه بالاعتبار
وبقطع النظر عنه بالنظر الى الواقع فقط بل الى الواقع في نفس الامر لان
المخالفة بيوح المحشي بان يكون المال منهما وفيما هو في نفسهما
بشيء واحد في رتبة الوجوهات الشتى المخالفة لما ادعاه بامر اعلم الخ
ولو كان البعض في رتبة التسليم لان ما في الحاشية الاتية يعني من
الوصلية والنقل عن البعض والوعد للتحقيق وعطف النقل على النقل
بالتصرفات الملخصة فيهما وبما هو فيهما على ما هو فيهما كبيان احوال العلوم
النظرية من الرد وما يشبهه والجواب وما يشبهه من جهة التحقيق
والاشارة ثم ما كان في رتبة الخلاصة في الجواب بنفي المنافات
على وجه الادعاء خلاف ما قال بالغاية واقتران التسهيل بالتأمل في اخر
الحاشية ولو كان البعض في نفسها واقعا وفي نفس الامر مطابقا
بقطع النظر عن الاجوبة في البحث وفيما يتخرج فيه من المدعى دال على ما هو
عليه لا له ولهذه الوصلية ولما هو قبلها اجاب المحشي ثم بالامكان
ثم شرع الى التصرف الاخر بقوله ثم اقول الخ وقال ما قال فيه بعنوان التسليم
بالفرض والامكان والبيان بالعلة بالنظر الى الاعتبار بالشقوق واختيار
التزام اللزوم بعد التزام الاضراب في سياق الاطلاق فتأمل بما هو في الاتي
من الاجمال والتفصيل الى اخر القول حتى ان يظهر لك ما ظهر من التشكل
والتسهيل بعدم الخلو عن الاطلاق والتوفيق والترجيح فتأمل حق التأمل
لانه من تلاطم ما في الحاشية بالوحدة والتعدد وبالكثرة والتفنن فتأمل
بان يكون وجه التأمل ما كان اشارة الى ما هو الواقع بالدقة او اشارة
الى ان التأمل الصادر من الشارح في اخر قوله اشارة الى الجواب
بمثل هذه التعرضات بالجملة او في الجملة لكن الثاني يترجح على الاول فتأمل او اشارة

الى ان التامل فى الحاشية الثانية اشارة الى ما هو بالامور الثلثة كالاستقامة والاعوجاج والمطوية فى الجواب وفيما هو فى خلاصة الجواب يتم بالسر بالنسبة الى ما هو من المنقول او فى المنقول لا يتم بها على ما هو بين الزبيح الشقيين الى ما بالتصرف فيكون مضمون التاملين فى رتبة التلاقى ولو بتوسط القول الاحمر فتامل حق التامل بان يكون المراد من الى الشيئين كونهما فى عنوان الحاشية التى اى المراد منهما هنا الشرح وانما عنون بهما اى سماه بهما لكونه فى عنوان الحاشية باستعمال كلمة قوله او للعون المصدرة فى رتبة الشرح لانه لا يخرج عن الرتب الثلثة كالتصنيف والتشريح والتحشية كما لا يخفى على الاهل فتامل بما هو فى الرتب الثلثة بعد التامل بما هو فى المتن والشرح والحاشية من حيث ان هذه الرتب فى الرتب الثلثة المذكورة لاهلها بعنوان ولكل درجة هو مولتها ثم انتج بما هو فى الاجمال والتفصيل فى كل منهما ومنها حتى يتجلى لك حقيقة الحال فى سياق القول بالمقال فتامل وتدبر **قوله** فتامل الخ **اقول** مستمدا بعون الله الملك العليم العلام ومستنادا بلطفه العميم الخاص والعام وجه التامل اشارة الى جواب سوال مقدر حاصل من التصرف عند كلمة لا ابداء بان يكون مبداء حصول الجواب من عند قوله فلا يستلزم الخ فيكون فتامل جوابا فى نتيجة الجواب او من نتيجة الجواب او بنتيجة الجواب بسبب دالية دلالته الى السوال فقط او الى السوال والجواب معا فتامل وتدبر **قوله** قلت الحق الخ **اقول** هذا الجواب مركب من الوجهين الاول تسليم ما فى السوال من التعيين فى الدليل والجواز بشهادة تعلق شان هؤلاء فى الاضراب وهما بالاضراب فتامل والثانى ارادة ما فى ما فى الجواب فى رتبة الاشتراك على وجه التسليم بالتجريد بشهادة ما فى الدائر بين كلمتى ليس وبل مع اقتران الجريان بالمعية بارادة الذات والزمان من حيث اعتبار التنزيل فيهما بالاضافة الى المشهود فى الوقع

فى الوقع فتامل بما هو الخارج عند التخصيص فى السوال من الرد والترجى وما يشبههما بالترجيح الرد على الرجى بشهادة ما هو بسلب اللياقة لان مضمون التقابح المسلوبة باى وجه كان فى مكان مركب من الرد والرجى ولو كان فى نفس الحال لا يلزم اجتماع الضدين ولكن لا يخرج عن الامكان فتامل وتدبر **قوله** توضيحه ان الدليل الخ **اقول** هذا رد على الشرح بتخلف الحق فى جوابه فكانه قال ما قلت ليس على ما قلت بل بما قلت لما قلت من حيث المبنى على القواعد الكلية وبهذا يندفع ما اندفع لا بما قلت لان الدليل المذكور عند الحكماء والمتطفيين من حيث الاتحاد بالذات والاختلاف بالصفات مبنى على مثل هذه الكلية فتعين المدعى بما قلت لا بما قلت بالتجويز النسبى الذى هو المراد منه ما كان بالنظر الى الدليل الموقوف على ابطال الدور والتسلسل لا بتجويز نفس الامرى فتامل **ثم اقول** قوله نعم يتبع الخ جواب سوال مقدر من طرف الشارح الذى لا يخفى على الاهل بما هو بقرينة المقام فيكون الحاصل من حيث النتيجة فى المرام ابطال التجويز النسبى وامكانات خلافه فلا حاجة فى اندفاع المنافات او تكاب صحة الدليل وبقاء التجويز وبهذا علم ما علم ولو كان الحق بما علم فتامل وتدبر **قوله** ولا يقدح فى الخ **اقول** هذا من قبيل نتيجة التفتيش ووجه نتيجة مقدمات التعليل بان يكون الحاصل من المجموع دالا على الاختلاف على خلاف المحتمل عند الشارح لان الواجب كيف كان اى سواء كان بسيطا او مركبا عند المتكلمين وبه لا يكون الاحتمال فى محله لانه بحث ان متعلق بالصفات مع انه مبحوث بالوجوب والامكان بعد اثبات الواجب لذاته بذاته فى تنقل الكلام على خلاف نفلك يعنى يثبت اصل الذات اى ذات الواجب [illegible] وان كان مركبا عقليا عند الخصم بالنسبة الى الانزام فى حق المعارضة فى حق اثبات الصانع حجة

الا على مبحث ذات واجب الوجود منه

ثم نرجع على خلاف ما رجعت الى جميع الممكنات وما فيها ثم نطلب بطلان
في حق العلة حتى تنقلب احواله الى الشقين المذكورين بما هو فيهما فيثبت المط
فيما نحن فيه بما هو في الملخص من طلوع الاعتراض ثم بما في الجوابين وبما هو
فيهما على ما رأيت من الحالات الاعتبارية والامور المجتمعة ولو امكن الايراد
لهما على ما هو فيهما لما هو في الملخص بما هو فيه ولهذا انجر البحث من علته
وتعلقات علته الى ما هو بالحقايق للحقايق الخارجية وعدم العلم
بالغيب وامر بالتأمل فتأمل وتدبر **قوله** اقول الاولى ان لا يقيد اي **اقول**
نقلا عن بعض الاخوان من ارباب المذاكرة بناء على معقولية ان الاولى
ههنا ليس باولى بل الاولى خلاف الاولى لان العقد مبداء المعلولات
بعلة التناول ومنشاء لها على ما هو به ثم بناها على مقتضى ما هو بالبناء في الكلام
على البناء المفروض فتأمل بان يجوز هذا الفرض محالا لاستلزامه الخ بانتاج
العدم في حق العلة المستقلة فعلى هذا يكون ما هو [illegible]
ملزوم المحذورات والاعلى فساد المفروض منتجا ما هو في مرتبة المقيد
للمستدل كالمصنف ومن تبعه في اثبات ما نحن فيه من اثبات الواجب
فتدبر **ثم اقول** ان اللازم في لفظ نفسه وغيره للتخصيص وبه يسقط
ما ادعاه العموم بالتناول لان ما وراءه خارج عما نحن فيه ولو بالفرض
لان المرام بالنظر الى المتن الاصلي فيما نحن فيه وهو كما هو ثم يسقط ما هو
بمنزلة الرد للمصنف من الشارح وللشارح من المحشي رحمه وكذا سائر الكلام
من حيث الجريان بين الشارح والمحشي رحم اللهم الا ان يراد ما هو بادعاء
الاطلاق بانجرار البحث الى ما هو بالتناول سيما فيما هو بالقيل فتأمل
وتدبر **قوله** والمقصود منه التنبيه الخ **اقول** هذا دفع لما ورد من قوله اي بكل
الاحاد الخ لان المصنف يحصل بما هو بالاطلاق فاجاب بما ترى بالبناء

بالبناء على هذا المقام وبالنسبة لكن يرد عليه ما ورد بالضرورة وما عدا الا باعتبار
الا ان يراد ما هو بالقصد في النسبة وبالارادة بالوصل في المطوية
فتأمل وتدبر **قوله** وانما قال الاولى الخ **اقول** ان مدلول هذا الحصر ما هو
المرجح بين الوجوبات بالترجيح اللايق لما نحن فيه لا ما هو بالتعيين
على وجه التخصيص بما هو بالادعاء ولكن لا يخلو عن المناقشات بين
ما هو باللفظية وما هو بالمعنوية فيهما بابعد من ما هو بالبتة مبناء
لما هو الخارج عما نحن فيه ولو بالبعضية في كل منهما الذي هو بمنزلة اللازم
للمقسم المعهود ولا يخلو عن الاندفاع الخالي عن السلامة بانجراره الى ما هو بالمنافية
واذا كان الامر كذلك فنرد ما ورد على الاولى بالاولى لعدم الاحتياج
الى ما هو بالاولى بان يذكر المصنف قوله او مستلزم ما له كما قال الشارح فيه ما فيه
فتأمل وتدبر **قوله** فاشار الخ **اقول** هذا من قبيل توقف الاشارة
على الاشارة مع انه من قبيل ما اجمله المصنف وفي اقامة التفصيل مقام
الاشارة بون بعيد فتأمل الا ان يراد مقابلة الجزء بالجزء على ما هو
في الجزئيين مع قطع النظر الى المجموع لكون ما هو فيهما بمنزلة المبداء
لما هو بالاجمال ولذا قال ما قال بما هو من قبيل الفرق بين مفهومي ذو ان
وبلا ملاحظة بعنوان الاولى في حق ما هو باعتبار الهيئة الاجتماعية
من الجزئية وعدم الجزئية فيها لما هو فيما قال في حق هذا الوجود وعدم
الاعتبارية بالوصلية وبعدم الاعتبار من الوجود على ما هو فيه كالمفهومين
المذكورين في الكلمتين المذكورتين بانتاج ما هو بالمناقشة عندهما
فتأمل وتدبر **قوله** وانت خبير الخ **قوله** اقول ان ما هو مخالف لما المخبر عنه
كذلك يدرك في هذا المقام وفي المقام السابق على ما هو مما سبق من
التفصيل ومضمون انت خبير بالاشارة الى ما هو لا يخلو عن المخالفة كيف تقول الخ
بقوله فيكفي للسابق على وجه الايراد والتوجيه مع انك قلت ما مر من الشارح

ومالم يرض غيره باختراعه فضلاء عما هو فيهما بانتاج ما هو الواقع بينهما
بما هو بالاختلاف في الواقع بارتكاب النظير في البعض والادعاء في
البعض مع ان ما هو بهذا الاسلوب دال على ما هو بالمناقشة وهي
لايبحث عن مثلها فتامل الا ان يراد بما هو بهما بيان احوال بهذا المقام
بالاحالة الدالة الى احوال ما في السابق فتامل فيه ما فيه فتامل وتدبر
قوله ولعل المراد مجرد الخ **اقول** بهذا الترجي في بهذا المقام بالنسبة
الى ما فيه على ما اقتضاه المضمون في الترجي دال على جواز ارادة العدم
والوجود في الحكم ولبث مشغول في انتاج البحث بالغاية على الاسلوب
السلب مع انه لايبحث عن الاثبات بل الحق انما ما هو بالاثبات لامكانه
المرجح في الدعوى ولو امكن لضده بالادعائيات لان الحق الاصلي
ما هو في منزلة الاساس للمقام وما عداه من قبيل ما عدا الاساس
ولو كان له وجه لانه من قبيل الاعتباريات وهي من قبيل المحققات
ولو عتبر باعتبر فالاولى انتاج الغاية بالصحة وبسلب ما هو في عنوان
السلب بالتوهم اللهم الا ان يدعى الوجوه في الترجي فتامل وتدبر
قوله وذلك لان المراد الخ **اقول** بهذا البيان بهذه العلة مع
اللوازم القريبة لما نحن فيه ولو كانت في نفسها على ما فيه من المدخولات
والمختلفات فتامل وتدبر **قوله** الظان يقول الخ **اقول** بهذا في مقام
الاعتراض وقوله ولا يبعد الخ في مقام الجواب لكن لا حاجة الى مثل
بهذا الجواب والسؤال في مثل بهذا المحل لان مبناهما ليس في رتبة المبنى
بل هو من قبيل الفرديات وهي متصفة بالسوية خالية عن الاقوال
الضعيفة والقوية والارتكاب في حقها من قبيل ما هو مما لا طائل
تحته لانتاج ما هو المجموع في المجموع بالضرورة في حق الهيئة الاجتماعية
عند الاجتماع بالجزء الصوري فتامل **ثم اقول** فضلاء عن احوال الاتي تعقبه

الى نفوذ ان اعتبارها بهذا الاعتبار لايبحث عن المناقشة بالوجوه الشتى
منها عدم لياقة ما يليق به فيما نحن فيه لانها من الاعتباريات وما
نحن فيه من المحققات يعني من الامور المحققة ومنها ما لا يلزم في التقدم
والتاخر لان احوال انما هو موقوف على اعتبار الوجود والاجتماع والترتب
والتوقف بالاختلاف من حيث اثبات ما هو المحتاج للمثبت بالمثبت
وان وجدت بالضمنية لان ما عداها بالاصلية فتدبر وان ادعى انها
على ما هو بها فهو في محل المناقشة ايضا ومنها ما هو من قبيل لزوم ما لا يلزم
بالنظر الى المقام ولو كانت في نفسها من اللوازم سواء كانت قريبة
او بعيدة لان بعض الشيء من نفسه يسلب رعاية للتناسب فتامل
وتدبر **قوله** وذلك لان الخ **اقول** بهذا البيان مع ما في علته من
التحقيق باللزوم عام شامل للكل من المركبات الحقيقية والاعتبارية
بالوصفة فيهما كالانواع في الاولى والمجموع المذكور اي في اصلاح الاجمال
والتفصيل من الكليين في رتبة القاعدة الكلية فجزء المركبات المطلقة
على ما هو في المركبات المطلقة وفي رتبة التوطئة بالشقين المنسوبين
الى ما هو للتفصيل وبالتفصيل للتوقف بقوله اقول على ما قررنا الخ
بعد الانتاج بالظهور في حق المنافات بين الشارح والمصنف
على وجه الادخاء وجواز التسليم منهما او باحدهما فاندرج ما هو
الحق في المقام على وجه الاجمال ثم شرع الى التفصيل للالزام على وجه
المحاكمة ونبه بما علم الخ وقرر مضمون ما هو بالمحاكمة بين المصنف والشارح
وغيرهما من المنقولات السندية ببيان ان اساس اربابها ردا لما سبق
في جميعهم ايجابا لما هو من الجميع بجريان ما هو بالتوفيق والتطبيق
بينهم على اسلوب المعارضة بين المنازعات الى انجرار الى الوصل
الى الوحدة بينهم بان يكون الفاضل المحشي حكما بين اقوال بهؤلاء المحققين
والمدققين

تميزا مقتضيا للتخصيص بين ارادتهم بالوجوه الشتى ارادة للناظرين والباحثين في كلامهم ما هو بالوحدة والكثرة من حيث الاتحاد والاختلاف في المرامات واظهار التفرقة في نفسه بالتصرف الثاني بقوله اقول على ما حققته الخ باندفاع المنافيات بالوجود بالترد والقبول فيما ورد من بعض المنقول اشارة بالتدبير الى الاشارة الثلاثة التحقيق والايجاب بالسلب في حق ما نسب الارتباط جزء ام ادبا باعتبار ما هو في الصورتين فتأمل **ثم قوله** بهذه التفرقات لا يخرج المنافيات للوهم ما هو فيما نحن فيه من الضروريات وان ادعي انه من النظري فيندفع بكونه منه من البديهي لان مضمون المجموع واحد وما بالمضمون مختلف فتأمل وتدبر اللهم الا ان يراد التوفيق في التحقيق للتوضيح فتأمل وتدبر **قوله** بما حاصله الخ **اقول** انما يبين المرام في الجواب المنقول بمضمون هذا المجموع ولم يبين بعنوان ما هو له مع ان القول اذا استعمل غالبا في الحروف الاربعة من الحروف الجارة كالباء وفي وعلى واللام يكون بمعنى الذكر مطلقا مطابقا لما الحق به بعنوان ما ذكره شاملا على مضمون القضايا الملفوظة والمعقولة مع ان القصد من الشمول مخصص للمرام ولو كان في نفسه في رتبة العموم في اللفظ والمعنى اشارة الى ان المقصود من الموضعين مغاير من جهة اللفظ بان يكون وجه التغاير توطئة لما في التصرفات وموافقا من جهة الحصول للاندفاع من وجه وسابقية البعض ولاحقية البعض بدلالة ما هو في التصرف بنفس التصرف فتأمل وتدبر **ثم اقول** ان ما هو في استعمال هذا القول مع ما هو بالقول المطلق باحد هذه الحروف من الحروف الجارة دال على ثبوت الدور والتسلسل مع ما هو في انقطاعهما بالابطال والاعتبار يعني ان القول

١٩٢

ان القول اذا استعمل باحد هذه الحروف فيكون معناه مغايرا للمعنى الحاصل بما عداه من الكل مثلا اذا قيل قال فيه يكون المعنى الحاصل منه اجتهد فيه اي تفكر واذا قيل قال عليه فيكون حاصل المعنى منه افترى عليه واذا قيل قال له فالمعنى خاطبه وتكلم له واذا قيل قال به فالمعنى مال اليه اي من الميل واذا استعمل خاليا عن هذه الحروف يكون بمعنى الذكر يعني في معنى الذكر واذا كان الامر كذلك بحسب اللغة وبحسب اصطلاح المتكلمين ثبت الدور فيما نحن فيه بالتغاير بشهادة ما في الاضافة ويسلب عنه لعدم المجيء عن الاتحاد لان المضاف والمضاف اليه في قوله اي في قول علة الشيء ما يتوقف عليه المعلول مغاير باقتران التغاير في قول علة الشيء لنفسه ولعلله بان يكون ما هو من هذا التغاير منتج بما لا يخفى فتأمل وتدبر ثم عقب جواب الصدر الفاضل اعني صدر الدين محمد عن اشكال المصنف كما بدأ في صدر القول بالنقل المعهود على الوجه المعهود بالعطف وعقبه التسلسل في حق الدور فيما نحن فيه بما يقتضي النزاع بعدم الاستلزام ومميز ما يقترن بهما لا يخفى بشهادة الفائدة الجليلة في التصرف الثاني للثاني وهو ان الشق الفرضي بالتزوم بمقارنة عنوان ما في كلمة كيف في رتبة التحقق بعنوان مضمون كليهما منتج بالبديهة لهذا المضمون ادلالة الرتبة ومن هنا علم ما علم من اندفاع الاسولة عند دفع المحشي بنفسه الى آخر القول بامتزاج النقل والتصرف الى آخر القول اي البحث لا بامتزاج ما هو فيهما فتأمل بشهادة ما يتولد بين كلمتي تدبر وتأمل في آخر القول ويبين ما هو من وجه اشارتهما على الاختلاف من وجه والاتحاد من وجه بان يكون الحق الاصلي في وجه دفعا لما ورد على الشرح بشهادة ما في كلمة هذا من حيث الجواز فيما هو بالمستلزم بما فيهما بالتضمنات اشارة الى كل واحد من الاجوبة لكن لا يخرج عن المنافاة

التي هي في حيز الامكان الا بالعناية فتامل وتدبر قوله فيلزم الخ اقول هذا اللازم
ناظر الى احتياج المركب الى الغير من اجزائه وهذا الاحتياج ملزوم للازم
المبني المقدر بانتاج الملزوم ما حصل من النقيض من مبين وقوله فيلزم
توقفه الخ ناظر الى عدم الاحتياج بادعاء منتجا بما هو في المرتبة وكلا
النقيضين بما هو فيهما يجريان في رتبة العموم برتبة العموم في كل من المركبات
ولهذا استعمل لما نحن فيه ولغيره مما نحن فيه ومن هذا يتحقق اي من هذا الشرح
يتحقق فيما نحن فيه ما حقق في الحاشية السابقة بدلالة من الشق الثاني
في مبحث الشرح من قبل مجرد توسيع الدائرة فيكون ما في الشرح والمحشي
من قبيل حاصل لزوم ما يلزم لحاصل ما هو لزوم ما لا يلزم فتامل فيه وما فيه
فتامل وتدبر قوله لانا نقول بهذا اللازم الخ اقول هذا من نتايج المستنبط
من الحاشية السابقة ومن السابقة على السابقة بانتاج ما نحن فيه من الاصول
التي هي من قبيل الاساس له ما هو من الملحق الاصل وهو عدم المدخلية في
النقيض فيما في الواجب لذاته لان ما هو من الامور الاعتبارية وان كان
داخلا في نفسه لكن خارج عن الخارج بالنظر الخالي عن الجدال الى ما هو في نفس
لان ما هو بتدقيقات الخيال لا استخارج عن التحقيقات بالواقعات
ولهذا اختار في التصرف ما هو بالبديهة ورتب عليه ما هو من الاسولة
والاجوبة فتامل وتدبر قوله لكن اطلاق الممكن الخ اقول هذا لا يخلو
عن الغرابة وعن الغرابة لان ما هو بالاولى هيهنا وفي مثل هيهنا ما جاء
من التنزيل وبما هو به بان ما سوى الواجب لذاته بالقياس في نحو ما هو
بالغائب وما هو الغائب من الممكنات باحوالها الى ما هو بالخاص منها على ما
هو بها فهذا الوجه حكم الممكن باحوال امكانه في الكل من الممكن على ما هو في المجموع
من حيث المجموع ومن حيث كل واحد واحد يجريان فيما هو بالغائب والحاضر
جريانا قياسيا بالعارضية ونحو العارضية فيه ومن هذين النقيضين يتولد النقيضين

النقيضين المذكورين في صدر البحث ومن هذا التولد علم ما علم من حيث
الشمول الحقيقي والحكمي وحقق ما حقق بالحيثية الدائرة بين المتكلمين وغيرهم
فتامل وتدبر قوله فتدبر الخ اقول وجه التدبر اشارة الى جواز امكان
الاطلاق في المبني على ما ذكره الشارح من قوله بل على انه الخ وعلى ما ذكره
المصنف من قوله ولا يلزم منه تقدم المجموع عناية للشارح من المحشي يعني ما بالتفريع
بقوله فلا يلزم الخ وما بالعلة بقوله ولهذا الخ يدل لان على ترجيح بالمصنف على الشارح
بشهادة ما بالشرطية فتامل بما هو بالحاصل في الحاصل بقول المحشي ره
وايضا سمعت ما نقلنا الاستشهاد به بان مضمون العموم في الطرفين
بارادة الترجيح واذا كان الامر كذلك فمنشا ايراد الشارح ما هو
من تعريف العلة التامة ولو قال المحشي ره بقوله هو يتوهم الخ اشارة
الى ترجيح ما بالشارح بقوله فتامل اشارة ضمنية على ما يوهم من العبارة
واشارة الى ما هو الواقع في طرفه بتحقق الورود على ظاهر عبارة
الشارح بشهادة جريان جواز عنوان الوصلية في الارادة المخصصة
عند المحشي ره بان يكون هذه الارادة ما هو من قبيل التجريد من قوله وظاهر
انه صادق الخ بايهام تحقق العلم في حق التقدم بان يكون مسلوبا من
المجموع من حيث هو ومثبتا للاجزاء بان يكون الحاصل من هذا الايهام على
ما هو في رتبة التحقيق بان يقال لا يلزم من تقدم كل واحد من الاجزاء
تقدم المجموع على نفسه بانتاج عدم استلزام تقدم الاجزاء تقدم المجموع
لكن فيه ما فيه فتامل ولهذا قال المحشي ره فتامل فتامل قوله اقول
على هذا الخ اقول لا يخفى ما في المقال البه هيهنا عن المنافية لان ما هو
الخارج عن الكل ان كان خارجا مطلقا فهو شامل للواجب الوجود
لذاته وللخارج عن المجموع بمعنى الخارج المستلزم فيصدق على مضمون الشق
الثاني ما هو المنفي منتاما من اللازم والترتب بخلاف الشق الاول لانه

لانه على ماقلت فتامل وتدبر **قوله** فتدبر **اقول** منشاء وجه التدبر كون التعرف
في صورة العناية للشارح مان يكون ما يتولد منه مبنيا على التعبير بالبعد
واذا كان الامر كذلك فالوجه الى النص للتدبر اقامة الايجاب للورود مقام
السلب بانجرار الخلاصة للمص وماله للمحشي ره وما عليهما للشارح مبنيا
على صورة ماله من الشارح فتامل فيه ما فيه فتامل وتدبر **قوله** فتامل
اقول منشاء التامل مع ما هو في جرمه ما كان بين الحقيقة والاعتبار
ثم ما هو من الماهية الحقيقية والماهية الاعتبارية بان يكون وجهه ما هو
من شغل الحصر بدلالة ما هو في عنوان الاستثناء فيما هو في رتبة التوطئة
بالمطوية وهو باعثها لما هو بالحصر على ما هو في الحصر فتامل بانتاج الماهية
المختلفة للشارح ثم بالعناية على وجه المحاكمة فتامل وتدبر **قوله** توجيهه
ان يبوح الخ **اقول** هذا التوجيه ليس على توجيهات لان ما هو بينهما من الفرق
ضروري بل قوله فيه اشارة الى وجود البحث في صورة ما يجري
وما فيه اشارة اليه في صورة ما لا يجري وامكان ارادة التنبيه
بينهما مع قطع النظر عن التغاير فيكون مراد الشارح اظهار البحث بما لا يخفى
من الاحتمالات العقلية واطفائه بقوله فيه ما فيه ولو كان فيه رمز
الى ترجيح نفسه لانه من قبيل المناقشة فتامل الآن يراد ما يحمل بما حصل
من الفرق عن ما حصل بالمناقشة فتامل وتدبر **قوله** فتدبر **اقول** منشاء
وجه التدبر ما كان مركبا من الايجاب والسلب وما كان شأنه
هكذا كانت النتيجة في الايجاب ولو تعلقت الى السلب بالوضع بارادة
ما هو من المفروض فيما نحن فيه وخلاف المفروض فيه الذي هو في عنوان
السلب لجنسه اخص ليس مما نحن فيه بل من لوازمه القريبة من وجه
والبعيدة من وجه آخر على اختلاف الآراء بمضمون ولكل وجهة
هو موليها لان ما ثبت به ثابت لضده لكن لا يخفى عما هو فيما ثبت

فيما ثبت فما ثبت بما ثبت ليس مما ثبت على ما هو على ما هو فيما نحن فيه
فتامل ووجه التدبر ما كان في رتبة التغاير بين الشيئين ثم في رتبة
الاتحاد بينهما بملاحظة الترجيح بينهما بعنوان قوله من وجه ثم بالترجيح
بقرينة ما هو في البحث عن المقام فتامل وتدبر **قوله** والظاهر ان قوله
فيه ما فيه الخ **اقول** ان ما بالظاهر وما بالاظهر وما بالامكان في بيان
مصرف عنوان غيره ما فيه اشارة الى ما هو بالقوة في حق منع الخلو عنه
المحشي ره كانه قال مصرف هذا القول اعني قوله فيه ما فيه لا يخلو اما ان يكون
بالظاهر اشارة الى هذا واما ان يكون بالاظهر اشارة الى ذلك
واما ان يكون بالامكان اشارة الى ما هو به وما هو بهذه الاشياء
الثلثة داخل جزءا بعدم الخلو عن المناقشة فتامل وبهذه الثلثة
يكون الشارح في طرف اندفاع ما ورد على المص كما كان المحشي ره
ولكنهما لا يخلو عن المناقشة لان المص ره لا يريد ما ارادهما حتى احتاجا
الى مثل هذه الثلثة كما لا يخفى على الاهل فتامل **ثم اقول** هذا ما هو عند
المحشي ره من حيث ما هو في عنوان ما له وما عليه واما عند الشارح
فهو على خلاف ما هو عند المص ره لان الشارح صار في صدد الدعوى
اولا ثم انقلب بالتصاعد الى رتبة التساوي بالمص ره بشهادة عنوان
قوله فيه ما فيه لان مضمونه في قوة مضمون ما كان فيكم كان فيَّ ولو وجد
الترجيح الضمني في نفسه لنفسه فتامل بما كان في رتبة الادعائي
والواقعي لان بيان المحشي ره في حق مصرف هذا القول ادعائي
وبياننا واقعي اين هذا واين ذاك فتامل اللهم الا ان يراد ما هو
في مضمون التصرف كائن في عنوان المحاكمة وما كان شأنه
كذلك فهو لا يخلو عن الشمول اي الصدق عليهما فتامل وتدبر **قوله**
وقد اشار اليه حيث قال الخ **اقول** هذا في صورة اثبات التناقض للمص ره

بادعاء الاتحاد مع الشارح وليس الامر كذلك بل توطئة الدخل المجميع
سيما في حق قاضي زاده وقوله وما قيل الخ مجموعه في عنوان المركب
من الضدين بان يجوز في طرف المصنف رحمه دائرا بين الايجاب والسلب
بشهادة ما بالوضيات فتامل ومن هذا ظهر ما ظهر بانجرار البحث الى
الدفاع ما في المجموع تارة في صورة التسليم وتارة على خلافه بان يجوز
بسبب الدوران الحصر في الصدر والاستثناء في الغاية فتامل واذا
قال الفاضل المحشي رحمه فمدفوع الخ لانه اعترض على المصنف غير ما اعترض
صاحب القيل على وجه الابلغية لانه اعترض عليه من وجه وهو من
وجهين حاصلين من لزوم الافتقار كما في لزوم الترجيح المرجوح
ببديهة كفاية التسمية عند من الكفاية بسبب لزوم افتقار الكل الى الجزء من
اجلى البديهيات فتامل بعنوان الاعتراض من المحشي رحمه على المصنف رحمه غير
اعتراض الشارح وتوجيه ما قيل في حقه بابقاء المحشي رحمه في صورة الدخل
بعنوان التفرد في حق المصنف وما عداه فتامل وتدبر ثم **اقول** وليس الامر
ما كان في هذه الصورة بل في رتبته ولكل وجهة هو موليها ولكن سلم
امنه في الحق لكن لا نسلم انه مما هو في الواقع بل الواقع بالتي في طرف المصنف
والغير من اي من هو كان في طرف المناقشة والعادة جارية
بها على ما هو ديدنها بشهادة ما بالوضيات بالجلية بعنوان السوية
والوصلة بينها بالمطلوبات في صورة انتاج الحق عند سلف الفضلاء
فالحق احق بالاتباع ولو كره المعارضون عند المناقشة واذا كان
الامر كذلك فيرد ما يرد ولا يرد ما يرد ثم يوزع افراد الايرادات
لاربابها بابقاء الحق لمن هو بالحق فتامل وتدبر **قوله** واما اذا قال
احدهما **اقول** ما كان بالنسبة في رتبة التوطئة للترديد بان يقال يلزم
يلزم من هذا القول ما يلزم في صورة الترديد وهو اما الترجيح واما التوارد

ولما التوارد فبان يجوز اساس لزوم التوارد ضعيفا لانه بكونه مبنيا على الضعف
بدلالة قوله على طرف الثمام لان الثمام كناية عن الضعف وعما هو
في سهولة المأخذ يعني ان هذا اللزوم سهل لا يحتاج الى تامل فيكون
مضمون هذه الصورة في رتبة الدخل الوارد من طرف الشارح على المحشي رحمه
بان يجوز مضمون المضمون جوابا لما هو في المضمون السابق وهو ما طلع
من جواب رد الشارح على المصنف في صورة عدم اللزوم باللزوم من المحشي رحمه
فيكون الحاصل المحشي رحمه رادا على الشارح على كلا الوجهين يعني سواء كان
من عند الشارح بخصوص تصرفه او من عند غيره بخصوص العناية له بانه من
هو كان لا يمكن الخلاص للشارح الا ان يجوز وجه التامل منه اشارة
اليهما بجواز ترادف الوجهين للتوجيه فتامل وتدبر **قوله** اقول
فيه اشارة الى الفرق الخ **اقول** فكان ما هو في هذا التصرف دفع ما اعترض به
[redacted] على المصنف رحمه
مع ان حال ما هو عند المنصف غير حال ما هو عند الانصاف بهذه
الغيرية بتولد التغاير وبه الاتحاد ثم الاختلاف بين الحكماء
والاشاعرة باختلاط البسيط والمركب والاضراب بالجواز
في رتبة سند المنع سيما بجواز قوله واما على الاول لكونه في رتبة
الجواز بمدخلية ما هو من الاسباب من مسلوبية الاسناد
ومضروبية التقدم بانتاج ما بين الشقين بما هو بالسوية بشهادة
مضمون قوله ام لا بالنظر الى ما قبلهما ولهذا اختار ما هو الدال
على التفصيل بما هو عينه ثم اختار ما هو في مقام النتيجة من التحصيل
بجريان السلب بينهما بما هو بالتفصيل قبل التفصيل سيما
ما كان عند قوله نعم الخ ولهذا اشار اليه بقوله فتدبر اشارة
الى تزييف السند فتامل بان يكون المراد من السند قوله بجوازه ثم تدبر

بما هو كائن على ما هو المشهور بين الحكماء من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
وبين محقق الحكماء وجميع الاشاعرة من انه لا مؤثر في الوجود الا الواجب
الوجود وان الوسائط شرائط لا وسائط بنفسه فتامل بعنوان الاجمال
في صدر القوانين ثم تدبر بتفصيل فتدبر بما هو بالتدبير على التدبير فتامل ومن هذا
ظهر ان المقول من الشارح والمحشي رحمه ليس على ما ينبغي لانه على خلاف
المعنى المتبادر في قصد المص ولو كان من المستلزمات ومن مقتضيات
الوضعيات بشهادة تلاطم ما في الحمليات بالشرطيات سواء كانت من المطويات
او المذكورات لانه من المحتملات العقلية وما عداه عند المص من الواقعات فتامل
الا ان يصرف ما هو في عنوان التصرف الى ما هو من اللوازم القريبة عند
المص بالترجيح والتجريد ثم بالاختيار في التحقيق فتامل وتدبر **قوله** فتامل
اقول منشاء التامل ما هو في صدر التصرف بعنوان ما هو دال على الاضراب
بالنسيان والاشارة الى ما هو في اول الرسالة بالشرطية المنفية
بشهادة ما في عطف التوهم على اسلوب التفصيل المستقل
بتعقيب قوله فلا تغفل عند ما قال بما قال بعد ما قال فتيل بنسبة النتيجة
الى التعسف من التفصيل في عنوان الجواب بشهادة ما هو بالصفة
الظاهرة والفاء للجواب قبل الجواب بالتفصيل فتامل ثم شرع الى التصرف
الاول وانما اورد قبله بعنوان اه في صورة الاعتراف في التوجه
على القول المخصوص له رحمه مع انه مما لا يحتاج اليه ههنا ولو امكن
وجوده في حيز الاحتياج باعتبار ما هو بالقبل والبعد ورد الى ما بقي منه
ولهذا ختم بالتنبيه وشرع بالتنبيه الاول لاثبات ما هو مما نحن فيه فيكون
وجه التامل اشارة الى ما في النقض الحاصل من النوهن بالعلة والمحذور
المسلوب ثم الى ما في التصرف الثاني بما يقتضي الاشارة التنبيهية
في الختم ثم دثم بالرجوع قبل الوصول الى الصدر لانتاج الغاية بالتامل

بالتامل موافقا لما في الصدر بالتنزيه فتنزه للصدر فتامل به وتدبر **قوله**
قد اشير الى بيانه اه **اقول** هذا تشنيع على الشارح بابلغ التشنيعات لان
المص رحمه اشار بقوله لان العلة الموجودة للشيء سواء كان واحدا في نفسه
او متعددة يجب اه عند قوله لا يمكن ان يبقى بعينها في صورة العلة
الا ان يريد الشارح بيانا اه لا بقى لما قبله انفا لكن لا يخرج التكلف ثم
التعسف لكونه باعثا الى اختلاط المقدمات المزخرفة فيما نحن فيه
قوله فتذكر **اقول** هذا من قبيل العدول لقول الشارح فلا تغفل فكانه قال الشارح
لكن بالاحتراز ولا تكن من الغافلين وقال المحشي رحمه في جوابه الا ان من
هو من ارباب التصرف والى البصيرة والابصار لا خوف عليهم ولا هم
يحزنون لان ما يتجه من قبل بما يندفع ويجاب في القول السابق
في حق المعلومات الثلثة سيما في الحاشية السابقة في حقها بعنوان
الاضراب في قولنا بل المراد ما يوجد جميع اجزائه حقيقة وبالذات
فهو موجود بالضرورة وهذا مما لا غبار عليه فتشمر للرجوع وتفطن
بالتصرف وبما هو في التصرف عند تحشية قول الشارح هذا وان كان
مما يتبادر اه بقوله هذه المنافقة نشأت من جعل ما يوجد
من جميع اجزائه اه **قوله** فكانهم جوزوا ذكر اه **اقول** فيه اشعار
الى التعرض في حق المص سره لكونه في اثبات النقض الكلي اهم والى
التعرض في حق الشارح لكونه في صدد الجزئية فيما نحن فيه بالوضعيات
من حيث النفي والاثبات فتامل والحاصل ما يتولد بين المص والشارح
في حقهم مضمون كلا الوجهين احدهما من جهة المنع على الجواز بالنظر
الى ما في المص والثاني من جهة الجواز على المنع بالنظر الى ما في
الشارح على طريق التصرف والمحاكمة على ما اقتضته الوضعيات
وليس الامر من كل منهما كذلك عند المحشي رحمه ولهذا عنون بعنوان التنبيه

الشعار به والاشارة الى ما قلنا فتأمل وتدبر **قوله** مقصوده انه اذا فتح ا ه
اقول هذا التعرض من اوله الى آخره من المحاكمات العظيمة بين المصنف
والشارح وبين القوم وما هو بالقوم لكن الغاية تحتم مرام المصنف رحمه
ولو طول البحث بما يقتضي القيل والقال لانه لتحصيل المال الحقيقي ولان
ما بالفرضيات من الاحتمالات العقلية كائن بسبب توسيع دائرة الامكان
والجواز عند المحققين فتأمل **ثم اقطع** في اختيار الامكان عند النتيجة
على هذا اقتضاه الختم بها نظر لان ما ختم عند المصنف رحمه في رتبة الوجوب
لتوقف اثبات الواجب عليه لكن يمكن الاندفاع باختيار ما جرد عن
المحتملات بالنظر الى ما هو بالفرضيات لا الواقعيات فتأمل فيه ما فيه
فتأمل وتدبر **قوله** واما قوله ولهذا اختار والام **اقول** يشعر هذا
التفصيل كونه من قبيل المعارضة للمصنف رحمه من الشارح مع المحشي رحمه الله
بدلالة في الجواب من التعقيب اكتفى الايراد عليهم بما لا ينبغي وعدم
الفائدة في العدول مع ان مآلهما واحد بانجرار البحث الى ما قال
المصنف رحمه بترجيح المنع منهم على الجواز ولو امكن التغاير سواء كان
بالاعتبار او بالواقع ثم بترجيح الجواز ولو وجد الجواز بالجواز فكونه بجواز
الفرض مع فرض الجواز فتأمل فيه ما فيه فتدبر **قوله** اقول عدم كفاية ا ه
اقول يعني مفهوم هذه الفرضية مركب من الترديدين ومنتج على خلاف
مرامكم بشرط مضمون الشرطية في البسيط بالجواز بالانقلاب الى القدم
فيكون قولكم باي وجه كان مما لا يجدي نفعا لان ما قال المصنف رحمه بعد ان
السائل سلب الحادث من كونه علة لنفسه لكونه بالانقلاب
مما لا يجوز نفعا بان يكون من الممكن القديم كالافلاك والعقول
وان لم يكن في الواقع كذلك بذلك فالقول بالنظر الى الاصل لا ما يتولد
من المقدمات الفرضية هذا مما قلنا في طرف الشارح والمحشي رحمه

والمحشي رحمه لكن المحشي رحمه بخصوصه لا ينفع عن المناقشة كما لا ينفع الشارح لان المصنف رحمه
قال ما قال ولزم ما لزم منه بالنظر الى الخارج المعين لان ما قاله من
لوازم هذا الخارج بالضرورة فلا حاجة الى ما قالاه الا ان يحمل مراد
المحشي رحمه بيان ما هو من المحتملات بناء على مقتضى ما احتمله الشارح
بقطع النظر عن الواقع فتأمل فيه ما فيه فتأمل **قوله** ليس المقصود منه
الاعتراض ا ه **اقول** هذا ليس على ما قلت لان الشارح عنوان صدر القول
بما يدل على الاعتراض وقرر مرامه في اسلوب الترديد بعطف يدل على عدم مرام
المصنف وهو لا ينفع بالضرورة عن الاعتراض فكيف قلت ما قلت والا اي وان
لم يكن العنوان على هذا الاسلوب فكانه في اثبات الخاتمة بامر التأمل واذا كان
الامر كذلك فالامر على ما قلنا بذلك مع ان مرام المصنف بشهادة ما انتج
منه دال على خلافهما فتأمل وتدبر ويدل على ما قلنا ما يؤدي الى
التفصيل من عند كل من الحكماء والمتكلمين سيما ما اختير بالنقل بشهادة
قولك ولا يخفى ما فيه من الامتناع وعدم الجواز لان التخلف لا ينفع
عن المناقشة بما هو في هذا المضمون وهذا ايضا لا ينفع عن المناقشة سواء بالنظر
الى الشقين او الى احدهما فتأمل اللهم الا ان يحمل مراد المحشي رحمه على خلاف
ما توهم بعض الناظرين يعني قاضي زاده وغيره فحق مراده دخل الشارح
ولقاضي زاده مع من تبعه بان يقول ليس له الحق الاصلي
اللائق لما محى عنه حتى يتولد منهما الاعتراض المطابق له بل لغرض
مما هو من الالتزاميات وكذا للبعض ولهذا كررها في المواضع ما هو
الداخل بقوله محل البحث فتأمل ومحل تأمل بسط مقرر ماتر بهما الا ان
فيكون قوله ليس المقصود مشتغلا باشنع التشنيعات عند من هو
من اهل الحق فتفطن ولا تغفل فكن من المتأملين بالمزايا فتأمل
فتدبر **قوله** فليتذكر **اقول** هذا من قبيل العدول بكلام تفصيله انه اعلم ما سمعت

من عن سمع عن الغير بالوجوه التي فتذكر **قوله** اقول بهذا حق وصدق الخ **اقول** هذا
من قبيل الترجيح بالتشنيع ولو كان في الصورة على التصديق لكونه من
اجلى البديهيات بناء على كمال الشهرة ولو كان في نفسه من النظريات
وقوله ولو حمل الخ بعد التفصيل بعنوان كلمة كيف ناظر الى المعنى الاعم
في مقام النتيجة بعد اللتيا والتي وليس من الحق الاصلي لما يحتج فيه
بل من قبيل الاحتمالات اكثر وجودها في طرف الخصم ولو كان لها وجود
عند اهل الحق لانها عنده بعدم الاعتبار بل على حسب الاقتضاء فهو
مع المحتمل عن الارادة لا الاطاعة فتأمل وتدبر **قوله** والتحقيق ان
العلة الخ **اقول** هذا من قبيل النتيجة للتصرف وهو كما للتفسير ولو بعنوان
بعنوان التفصيل بما اجملها فتأمل بما هو فيه على ما هو فيهما من الايراد
والدفع والفرق وعدم الفرق وما يلازمهما بما يلازمهما بشهادة ما
في المنقولات للمختارات بخلافهما ثم بالنتيجة على ما هو بالحق الاصلي
عند الجمهور ولكن لا يخرج عن المناقشة فهي كذلك بذلك لان النظر في المواد
الى الاشرف بالاخراج عن الغير وما عداه بعنوان ما خرج عن المحتملات
فلا عبرة له فتدبر بعد التأمل فتدبر **قوله** اقول مراده ببساطة الخ
اقول هذا من قبيل التفرقة بين العلة التي هي الدائرة بين الممكنات
واحادها وبين العلة التامة الخارجة عنها والكلام فيها ولو وجد
في ضدها لان ما هو الخارج عنها بسيط كالواجب لذاته تعالى وتقدس
وما هو من الضد مركب من المواد الموجودة على ما اصطلح ايجوز جريانه
بين جميع الممكنات واجزائها بانواع الغرض واجناس الاعتبارات
وعدم جريانه في اثبات الصانع بديهي وجودي في باب اثبات
الواجب بانجرار البحث الى الانسداد لا يتم بالكتم على ما اقتضته
البراهين الى الافتتاح ولذا فاز ما قال وختم القول بكلمة البتة لان

لان ما هو بمجرد الاصطلاح لا ينبغي ان يؤخذ فيما نحن فيه فتأمل وتدبر
قوله وذلك لان في كل الخ **اقول** هذا البيان بمنقولاته وبما هو في
منقولاته من قبيل التوضيح للشارح بجريان التضاد بينه وبين صاحب
المنقولات بدلالة الواو الحالية ولو اعترض بالابتراتية بكلمة ثم ثم ما هو
بالتصرف ولهذا اشار بقوله وفيه تأمل اشارة الى ما هو في البيان
والتصرف وما فيهما من المناقشة ولو امكن وجهه بالنظر اولا وبالاندفاع
ثانيا لان ما يجيء في الخاتمة على خلاف ما هو ههنا لكونها باحثة
عن مجرد الطرفين للممكن واحواله القريبة يعني عما هو من اللوازم القريبة
ولو وجدت ما هو من البعيدة لان الحق الاصلي ههنا في حق الممكن
بهذه الوصلية ادعائي في كونه نقيضها وليس الامر كذلك ولهذا
امر بذلك اشارة الى ما هو في نفسه وفي نفس غيره فتأمل وتدبر
قوله اللهم الا ان يقال الخ **اقول** هذا الجواب نشاء من تلاطم
الاحتمالات البعيدة والقريبة والا فلا حاجة الى ما هو دال
على الضعف مع ان الحق الاصلي في الكلام في حق ما هو
بالقوة القاهرة والفعل بل ما هو بالعقل والنقل لا ما هو بالقوة
المصطلحة فقط مع ان ما في ترتيب التصرفات على وجه
التعاقب بما فيها بشهادة ما نحن فيه ولو وجد فيها
التغاير من وجه والاتحاد من وجه لان ما به الاتحاد اغلب
مما به التغاير ولو امكن الايراد والدفع بامكان ما هو المركب في
التغاير والاتحاد بالجواز المشهور اللهم الا ان يدعى ما هو في الخارج
والذهن بامكان المناقشة في الذهن باعتبار التركيب والتركب
بعنوان ما هو بالوضعيات الزاما للخصماء بالنسبة الى ما هو بالعقليات
الصرفة ولو كانت مسلوبة في الخارج بدلالة الجواز عند البعض

في الذهن بعنوان المبلغ للبساطة في الخارج ولكن هذا ايضا ليس مما يلتفت اليه
عند المحققين سيما المدققين من ارباب الدقة والوصلة بل الحق
من قبيل الخبط والخروج عما نحن فيه لكونه من قبيل تبديل البديهيات
بالشهرة الى النظريات بسبب ما هو في الحكماء والخصماء بدلالة
ما ذكر فتذكر وتأمل وتدبر **قوله** والجواب عن الجميع الخ **اقول** الاولى
ههنا اختيار ما يجيء في الخاتمة بقوله سيجيء في الخاتمة كما اختار
في الخاتمة السابقة عند انقطاع التصرف الاول بل الاولى اتيان
ما هو المقصود في السابقة بعينها ههنا لان الجواب بما في الخاتمة
اولى من الجواب بالمنازعة فتأمل اللهم الا ان يدعى ان ما هو
في الخاتمة من قبيل النتيجة وما عداه من قبيل المقدمات فتدبر وتوسيع
دائرة الاعتبار بالتشريع ثم بالفرض ثم بالقصد ثم بالعلمي سواء
بالتشبيه او بما يقتضي التشبيه فتأمل وتدبر **قوله**

